الكتاب المدون بالعربية ومسيرة تعريب التعليم العالي في الجزائر

الدكتور عبد الكريم بن أعراب

جامعة منتوري –قسنطينة

مقدمة

خطت مسيرة تعريب التعليم العالي في الجزائر خطوات كبيرة، من بلد ورث عند استقلاله في جويلية 1962 منظومة تعليمية مفرنسة، بعد استعمار دام قرنا وثلثا من الزمن، إلى بلد ترتكز منظومته كلية على التعليم باللغة العربية في المراحل الأساسية والثانوية وكذلك المرحلة الجامعية بالنسبة للعلوم الإنسانية وبشكل نسبي في باقي التخصصات العلمية.

تعريب التعليم في الجزائر كان نتيجة إرادة سياسية معلنة منذ الإستقلال (Arkoun,1973,) وسيلسات حكومية متعاقبة، كثيرا ما اتسمت بصراعات بين مؤيد ومعارض. تنصيب لجان المتابعة والمجالس المختلفة التي اهتمت بقضية تعميم إستعمال اللغة العربية في الجزائر بذلت جهودا كبيرة قبل أن تبلغ هدفها.

وصول الدفعة الأولى، من حملة شهادة البكالوريا، المعربة تماما إلى الجامعة عام 1989 استدعى استنفارجميع القوى في الجزائر لمواجهة وضعية وصفت في وقتها بالمعقدة والشائكة خاصة بالنسبة للتدريس باللغة العربية في بعض التخصصات التي لم تعرب كالعلوم الطبية والتكنولوجية والعلوم الدقيقة. الإشكال الذي طرح آنذاك تمثل في كيفية المواءمة بين هيئة التدريس التي تدرس فقط باللغة الفرنسية وطلبة وافدين من المرحلة الثانوية تلقوا التعليم باللغة العربية.

محاولات تعريب الهيئة التدريسية عن طريق البعثات المتتالية إلى المشرق لم تساهم سوى بشكل نسبي في تمكن الأساتذة الموفدين من استعمال اللغة العربية في التعليم. هذا الأمر يمكن إدراجه، حسب تحرياتنا، في خانة رفض مهذب من طرف الأساتذة الذين كانوا ينتقلون إلى

مختلف البلدان العربية للنزهة أكثر من البحث عن تعلم اللغة العربية وهو أمر طبيعي لدى هذه الفئة التي تنتمي إلى الجيل الذي تكون فقط باللغة الفرنسية.

بالإضافة لمسألة الأستاذ كثيرا ما أثيرت قضية الكتاب المعرب خاصة عندما يتعلق الأمر بالتخصصات العلمية الدقيقة. إن العجز الدائم في تواجد الكتاب المعرب كثيرا ما استعمل كدرع لمقاومة تعريب مختلف التخصصات.

بالإضافة إلى الأستاذ تطرح أهمية الكتاب المنهجي والمرجعي في دعم مسيرة تعريب التعليم العالي في البلدان العربية عموما وفي الجزائر على الخصوص. لتناول هذاالموضوع ارتأينا تقسيم الدراسة إلى جزئين. نتناول في الجزء الأول بعض المؤشرات المتعلقة بمسيرة تعريب التعليم العالي في الجزائر والجزء الثاني نخصصه للكتاب المرجعي ومدى مساهمته في دعم مسيرة التعريب في الجزائر.

1- مسيرة تعريب التعليم العالي في الجزائر.

مرت مسيرة تعريب التعليم العالي في الجزائر بعدة مراحل متلاحقة ومتتابعة، تنوعت خلالها السياسات والمناهج انطلقت من لجنة الفكر إلى تنصيب لجان التعريب الجامعية ثم بعدها إنشاء المجلس الأعلى للغة العربية وعقد أربع (4) ندوات وطنية آخرها عقدت من طرف رئاسة الحكومة عام 1989في قصر المؤتمرات بنادي الصنوبر بالجزائر.

لكن دراسة العلاقة بين الكتاب وتعريب التعليم الجامعي تجبرنا لعرض بعض المؤشرات الكمية ذات الصلة بالتعليم العالي في الجزائر وهو ما يؤهلنا لأخذ فكرة عن تطور التكوين العالي.

- 1-1- مؤشرات التعليم العالي في الجزائر.

-1-1-1-تطور أعداد الطلبة من الإستقلال إلى عام 2000. -

توسع التعليم العالي وتطوره يبينه الجدول الآتي.

جدول رقم 1. تطور أعداد الطلبة في الجزائر حسب لغة التدريس خلال الفترة 1963-2000.

	64-1963	72-1971	81-1980	91-1990	00-1999
مجموع الطلبة	5269	24334	66064	196972	407995
معربين	00	2015	16516	65000	257036
نسبة التعريب%	00	8.2	25.00	33.00	63.00
المضاعف	سنة الأساس	4.62	12.54	37.38	77.43

المصدر: جدول محسوب على ضوء إحصائيات وزارة التعليم العالي, الجزائر.

يلاحظ من الجدول أن أعداد الطلبة قد تضاعفت 77.43 مرة بين 1963 و2000، وتضاعفت ب 127.5 مرة بالنسبة للطلبة المعربين بين1971 و 2000 وانتقلت نسبة التعريب من 8.2% عام 1971إلى 63.00 % عام 2000 كمتوسط وطني في حين نسجل أن نسبة التعريب قد بلغت 82% في جامعة قسنطينة في نفس السنة. هذه المؤشرات لوحدها تعكس النتائج الطيبة لسيرورة تعريب التعليم العالي في الجزائر. يبقى على الدولة أن تبذل مجهودا أكبر في تعريب التخصصات العلمية لتعميم استعمال اللغة العربية في التكوين العالي، وإن كانت هذه المهمة صعبة التحقيق في المدى المتوسط نظرا لتعقد وتشعب مسألة التدريس باللغة العربية في بعض التخصصات كالطب والصيدلة وجراحة الأسنان.

استمرار التدريس باللغة الفرنسية في هذه التخصصات يطرح قضية الإنصاف بحدة. الطلبة الذين لا يتقنون اللغة الفرنسية تواجههم صعوبات كبيرة في متابعة الدروس وهذا ما يحتم عليهم إما بذل مجهود إضافي قصد تحسين مستواهم باللغة الأجنبية أو ترك هذه التخصصات نهائيا. بغض النظر عن الجانب اللغوي تكون المنظومة الجزائرية التي اشتهرت بمبدإ الإنصاف قد عجزت عن ضمانه لكل الطلبة وهذا ما يطرح مسألة الإقصاء بسبب عدم التحكم في اللغة.

هيئة التدريس، هي كذلك، سجلت تزايدا سريعا نلقي الضوء عليه في المباحث القادمة.

1-2-1-تطور هيئة التدريس من الإستقلال إلى سنة 2000.

الجدول الموالي يبين سيرورة تطور أعضاء هيئة التدريس منذ الإستقلال إلى عام 2000.

جدول رقم 2: تطور هيئة التدريس من الإستقلال إلى عام 2000.

	64-1963	72-1971	81-1980	91-1990	00-1999
مجموع الأساتذة	غير متوفر	1157	7903	16159	17460
الأجانب	-	475	2588	1942	73
نسبة الأجانب %	-	41.05	32.74	12.33	0.4
نسبة التأطير %		4.55	8.35	12.19	23.37

المصدر: جدول محسوب على ضوء المجلات الإحصائية، وزارة التعليم العالي، الجزائر.

يبدو واضحا من الجدول أن الأساتذة الأجانب يكونوا قد لعبوا دورا كبيرا في تكوين أجيال بكاملها. تقلص هذاالدور بعدما رفعت الجزائر شعار جزأرة هيئة التدريس توج بتعليمة رئاسية عام 1986 مفادها فسخ عقود الأساتذة المتعاونين مساعد وأستاذ مساعد بدون استثناء ما عدا بعض الحالات التي كانت تدرس حالة بحالة بين الجامعات ووزارة التعليم العالي. وهو ما يتجلى بوضوح في تناقص نسبة الأساتذة الأجانب مع مرور الزمن لتنزل إلى أقل من 1 % عام 2000.

لكن السؤال يطرح حول البلدان القادمين منها أعضاء هيئة التدريس الأجنبية وهو ما نتناوله بالدراسة في جامعة قسنطينة التي تمثل مرآة عاكسة للجزائر ككل بحكمها أكبر جامعة بعد جامعة الجزائر، وهو ما يبينه الجدول رقم 3.

جدول رقم 3: توزيع أعضاء هيئة التدريس حسب البلدان في جامعة قسنطينة عام 1984

البلد	أستاذ	أستاذ محاضر	أستاذ مساعد	مساعد	المجموع
مصر	19	11	34	04	68
العراق	00	02	31	08	41

الأردن	00	00	03	00	03
لبنان	00	00	00	02	02
فلسطين	00	00	09	02	11
السودان	00	01	00	00	01
سوريا	03	03	11	00	17
تونس	01	00	01	02	04
مجموع البلدان العربية	23	17	89	18	147
باغاريا	02	01	04	05	12
بولندا	08	08	31	11	58
رومانيا	00	00	08	00	08
تشيكوسلوفاكيا	02	05	09	00	16
الإتحاد السوفياتي	00	05	06	00	11
مجموع أوروبا الشرقية	12	19	58	16	105
بلجيكا	04	01	00	00	05
فرنسا	02	05	32	19	58
مجموع أوروبا الغربية	06	06	32	19	63
الهند	10	07	05	00	22
فيتنام	00	03	00	00	03
مجموع آسيا	10	10	05	00	25
المجموع العام	51	55	185	53	340

المصدر:

Benarab A, 1997, l'étude des coûts et l'efficacité dans le système universitaire algérien, le cas de l'université de Constantine, thèse de doctorat, Dijon, France.

يمكن لنا من قراءة الجدول أن نتعرف على أهمية المناطق الجغرافية التي تعاونت مع الجزائر في تولي مهمة التدريس. البلدان العربية تشكل نسبة 43.23 % من مجموع الأساتذة الأجانب، متبوعة ببلدان أوروبا الشرقية بنسبة 30.88 %ثم بلدان أوروبا الغربية بـ 18.52 % وبعدها البلدان الآسيوية ب 7.35 %.

هذا ما يبين دور البلدان العربية في مساهمتها في تعريب التعليم العالي في الجزائر. لكن السؤال يطرح نفسه فيما يتعلق بالأساتذة القادمين من البلدان الآسيوية وبلدان أوروبا الشرقية، خاصة إذا علمنا أن هذه البلدان غير ناطقة باللغة العربية ولا باللغة الفرنسية. التعاقد مع هذه البلدان، في الواقع، كان نتيجة شعار التعاون جنوب- جنوب وكانت له انعكاسات سلبية على نوعية التدريس. حسب قدامى الطلبة هذه الفئة من الأساتذة لا تتقن اللغة العربية ولا تتقن اللغة الفرنسية مما يؤدي غالبا إلى منح علامات عالية للطلبة في الإمتحانات لتعويض العجز اللغوي (Benarab, 1997, P.442)

كما نستشف من هاته المعطيات أن السياسة تكون قد طغت على ضرورة التكوين النوعي. ترى أي منطق يفسر لنا سياسة التعاقد مع هيئه تدريس لا تتقن لغة المتعلم؟

نجحت سياسة الجزأرة المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية كميا في استخلاف الأساتذة الأجانب لكنها فشلت في ضمان هيئة تدريس نوعية ذات كفاءة عالية. نلاحظ مثلاأن الأساتدة والأساتدة المحاضرين قد شكلوا نسبة 18.75 % سنة 1972 في حين نزلت هذه النسبة إلى 6.41 % سنة 1990 لتبلغ 5.47 % عام 1995 . نفهم من هذه النسب أن التدريس يضمن من طرف حملة شهادة الليسانس والطلبة المسجلين في الماجيستير أو الدكتوراه وهو ما أثر سلبا على عملية تعريب التعليم العالي لأن الإعتقاد السائد لدى جميع الناس أن التعريب هو السبب في تدهور مستوى التكوين الجامعي في حين يكمن السبب بالدرجة الأولى في كفاءة أعضاء هيئة التدريس.

لتمتين هدا الإستنتاج يكفي الإستدلال بالوضع في كليتي الحقوق والعلوم الإقتصادية أين يعتمد بنسبة أكثر من 65% على حاملي شهادة الليسانس لضمان التدريس على مستوى التطبيقات وهو ما ولد حالة إحباط كبير لدى الطلبة نتجت عنها منظومة مساومات أفرغت العملية التعليمية من محتواها.

اللجوء إلى حملة شهادة الليسانس أمر حتمي نظرا لتزايد أعداد الطلبة والندرة الكبيرة المسجلة فيما يتعلق بحاملي شهادة الماجيستير والدكتوراه.

لكي يتضح أكثر هذا الإستنتاج نسجل أن عدد الطلبة في كليات الحقوق قد انتقل من 11727 طالب سنة 90/1989 إلى 57514 طالب سنة 1999/ 2000 بمضاعف قدره 4.9، في حين انتقل عدد طلبة العلوم الإقتصادية من 16428 إلى 76193 طالبا بمضاعف قدره 4.64 خلال نفس الفترة وهذا على المستوى الوطني. هذه التدفقات الطلابية لم تقابلها زيادة بنفس الوتيرة في أعضاء هيئة التدريس التي سجلت زيادة طفيفة ، إذ انتقلت من 14536 أستاذ إلى 17460 أستاذ لنفس الفترة أي ب 1.2 مرة(MESRS, 1989-2000). هاته المعلومات لوحدها كفيلة للتأكد أن الوضعية قد تدهورت بشكل لم تشهده أي دولة في العالم من جهة وتشير إلى رداة التكوين عندما نعلم أن تخصصات كالعلوم القانونية والعلوم الإقتصادية معربة كلية.

بالإضافة إلى تعداد الطلبة وأعضاء هيئة التدريس يندرج موضوع الكتاب كمؤشر قوي أيضا لفهم مدى أهمية تعريب التعليم العالي في الجزائر.

1-3-1- الكتاب الجامعي في الجزائر

لعل الكتاب يمثل عنصرا من أهم العناصر في التعليم عموما والتعليم العالي على الخصوص، يسود الإعتقاد حاليا أن الكتاب الجيد يمكن أن يعوض الأستاذ خاصة إذا لم يكن ذو كفاءة عالية (OCDE,1995). الإستناد إلى الكتب لتعميق المعارف واكتساب العلوم أمر حسم في جميع الثقافات والحضارات.

إذا كانت المراحل ما قبل الجامعية في الجزائر قد ضمنت توفير الكتاب المدرسي في جميع التخصصات باللغة العربية، نتيجة سياسة وطنية محكمة ومنفذة من طرف ديوان المطبوعات المدرسية، فإن المنظومة الجامعية لم تتمكن من تنفيذ سياسة واضحة في مجال الكتاب الجامعي بالرغم من المجهودات المبذولة، هذا راجع لعدة معطيات.

إنتاج الكتاب الجامعي: كلفت هيئة واحدة بإنتاج الكتاب الجامعي في الجزائر تمثلت في ديوان المطبوعات الجامعية. وضعت استراتيجية خاصة تحت إشراف وزارة التعليم العالي، امتدت من 1975 إلى 1986. في مجال الإنتاج المشترك بين الديوان والناشرين العرب بلغ عدد العناوين 81 عنوانا. أما الترجمة فقد شملت 170 عنوانا. الإنتاج الإجمالي باللغة العربية قدر لنفس الفترة ب 1700000 نسخة وهذا ما يمثل 25 % من الإنتاج الإجمالي (وزارة التعليم العالي، الندوة الثانية، 1987).

1- استيراد الكتاب الجامعي: حاولت الدولة وضع آليات لتشجيع استيراد الكتاب الجامعي لاسيما في بداية الثمانينيات حيث تولت الإشراف على هذه العملية وأغرقت لمدة عامين السوق بشتى المؤلفات. استفادت من هذه العملية خاصة دور النشر الفرنسية بالنسبة للكتاب المؤلف في اللغة الفرنسية ودور النشر اللبنانية بالنسبة للكتاب المنتج في اللغة العربية.

في إطار الجهد المخصص لتدعيم سيرورة تعريب التعليم العالي لجأت الدولة إلى وضع برنامج استيراد الكتاب المدون باللغة العربية وكانت نتائجه كما يبينه الجدول رقم 4:

جدول رقم 4: عدد الكتب المستوردة خلال الفترة 1979-1985.

السنة	عدد الكتب المستوردة
1979	55391
1980	55770
1981	190973
1982	115759
1983	102874
1984	35993
1985	75371
المجموع	630131

المصدر: وزارة التعليم العالي، 1987،الندوة الوطنية الثانية، وثيقة عمل حول التعريب.

لكن هذه المجهودات لم تصل إلى توفير الكتاب المعرب بالعدد اللازم. استيراد الكتاب كان دائما لصالح الكتاب المدون باللغة الفرنسية نتيجة قرب المسافة بين دور النشر الفرنسية

والجزائر من جهة ونظرا للظروف التي مر بها لبنان، الممون الأساسي للكتب المدونة باللغة العربية، من جهة أخرى. بالإضافة إلى التحفيزات التي تقوم بها حاليا دور النشر الفرنسية والبلجيكية والكندية عن طريق بيع الكتاب الفرنسي بأسعار تشجيعية.

لكي تتضح لنا الرؤيا أكثر في هذا المجال ندرج نتائج بحث حول الكتاب الجامعي قمنا به في جامعة قسنطينة لكونها أقدم جامعة بعد جامعة الجزائر. الجدول رقم 5 يقدم لنا مؤشرات مفيدة لموضوعنا.

الجدول رقم 5 : مقارنة أعداد الكتب حسب لغة التأليف بأعداد الطلبة حسب لغة التدريس، جامعة قسنطينة عام 1995.

اللغة	العربية	الفرنسية	المجموع
عدد الطلبة	14835	5051	19886
عدد الكتب	91762	115776	207538
متوسط عدد الكتب للطالب	6.18	22.92	10.43

المصدر:

Benarab A, 1997, l'étude des coûts et l'efficacité dans le système universitaire algérien, le cas de l'université de Constantine, thèse de doctorat, Dijon, France.

يتضح جليا أن الكتاب الجامعي متوفر باللغة الفرنسية أكثر من اللغة العربية وهو ما يطرح مشكلة عويصة تواجه الطالب المعرب الذي يصطدم بصعوبة إستعارة الكتاب في الوقت الذي لايواجه فيه الطالب المتمكن من اللغة الفرنسية نفس الصعوبات.

إشتداد الضائقة المالية وآثار الأزمة الإقتصادية العالمية ابتداءا من 1986 كانتا لهما إنعكاسات مباشرة على استيراد الكتاب الجامعي، بالإضافة للتعقيدات والشروط والقيود الموضوعة من طرف المصالح المالية و التي كانت سببا في تدهور العلاقة بين الموردين والزبائن. استمر هذا الوضع مدة 10 سنوات تقلصت فيها عملية اقتناء الكتب إلى حدودها الدنيا. الإمكانيات المالية المسخرة سنويا ضمن ميزانية التعليم العالي والخاصة بالتوثيق تعاد في نهاية السنة للخزينة

بسبب عدم القدرة على إنفاقها. سنة 1997سجلت استهلاك في حدود 6% من مجمل الميزانية المخصصة للتوثيق.

12- الإجراءات الجديدة في مجال إنتاج الكتاب الجامعي: وضعت الدولة خلال سنة 2001 آليات جديدة لإنتاج الكتاب الجامعي بالرغم من العيوب والشوائب الملاحظة والمسجلة. تكمن هذه الآليات في نقل إنتاج الكتاب الجامعي إلى الجامعات مع رصد ميزانية خاصة لدفع حقوق المؤلف حسب صيغتين. الصيغة الأولى تتكفل فيها الجامعة بطبع الكتاب وتتكفل بتسويقه داخل الجامعة على أن يعود للمؤلف 40 %من عوائد المبيعات. أما الصيغة الثانية تتمثل في تنازل المؤلف عن الكتاب الذي يشترط أن يكون محتواه ضمن البرنامج الرسمي للجامعة التي تتولى دفع مستحقات المؤلف وفق سعر لكل صفحة . هذه الإجراءات بدأت تعطي بوادر بشائرخير في مجال إنتاج الكتاب الجامعي باللغة العربية.

تراكم العوامل المؤثرة في الدارس باللغة العربية غالبا ما تشكل عناصر كافية للركون إلى انتهاج سياسة أقل جهد ممكن وهو ما يؤثر سلبا على المردود التعليمي الذي كثيرا ما اتهمت بسببه اللغة العربية بطلانا.

لعل هذه المؤشرات كافية لوضع معالم حول تعريب التعليم العالي في الجزائر قصدنا من خلالها التطرق إلى الموضوع من زاوية أخرى بدل التركيز على سياسة الدولة عبر مختلف المراحل والتي يمكن الجزم فيها أن مسألة تعريب التعليم العالي قد دخلت ضمن مكتسبات أجيال بكاملها. لكن توفير جميع الشروط لكي يصبح التدريس باللغة العربية وفق المقاييس العلمية العالمية فهذا ما يتطلب جهدا كبيرا و إرادة قوية.

بعد تناولنا بالدراسة الموجزة للجزء الأول المتعلق بتطور تعريب التعليم العالي في الجزائر ننتقل إلى دراسة الكتاب المرجعي الجامعي ودوره في تدعيم مسيرة تعريب التعليم العالي في الجامعات الجزائرية.

2- دور الكتاب المنهجي والمرجعي في دعم مسيرة تعريب التعليم العالي في الجزائر.

سار تطور الكتابة والقراءة مسيرة الإنسان عبر الأزمنة والعصور. قبل الوصول إلى مستوى التقدم التقني الذي نعيشه اليوم مرت البشرية بمراحل متنوعة و متتالية يرجع تاريخها إلى 20 ألف سنة قبل الميلاد عندما اكتشف الإنسان الرسم على الحجر ثم بعدها، أي في حدود 1000 سنة قبل الميلاد، عندما استعمل الإنسان الحروف الهجائية وهي الفترة التي اكتشف الصينيون فيها الحبر. تستمر أسطورة الإنسان ليكتشف الورق ستة 100للميلاد ثم يستمر في اكتشافاته حتى إنتاج أول مطبوعة في كوريا عام 750 للميلاد وأول كتاب مطبوع في الغرب يعودإلى سنة 1455 في ألمانيا(l'Encyclo, 1993) ثم بعدها ظهور أول دورية في فرنسا عام 1691(La Gazette). انتظر الإنسان منتصف القرن العشرين ليحقق تقدما آخر تمثل في اكتشاف الآلات الحديثة الخاصة بالطباعة عن طريق تركيب الصورة (photocomposition) التي ادخلت عليها المعلوماتية خلال الفترة 1955-1965 ثم بعدها إدخال الحاسوب والإستعانة به لتنتقل الطباعة من بعدها الصناعي إلى تمكن الفرد من الحصول على أجهزته الشخصية و مطبعته الصغيرة(PAO).

تطوير الشبكات العصبونية والطرق الإليكترونية السريعة ثم شبكات الأنترنيت والأنترانيت والتخاطب بالوسائل السمعية البصرية عن بعد أحدث نقلة تكنولوجية رهيبة لم يعهدها الإنسان من قبل.

الدول والحكومات تستنفر ما لديها من قوى خشية التخلف المعلوماتي. الجزائر على سبيل المثال استحدثت ولأول مرة وزارة تختص في تطوير التكنولوجيات الحديثة في جوان 2002.

الإكتشافات الجديدة مكنت الإنسان من الإستفادة من عدة مزايا من بينها:

1- اكتشاف الطباعة مكن الإنسان من تخزين المعلومات التي كان يستهلكها في حينها لاستعمالها في وقت لاحق من جهة كما أتاح الفرصة لجمهور كبير لاستغلالها من جهة أخرى.

2- وسائل الإستنساخ ودخول الحاسوب في الطباعة جعل من الطبع عملية شعبية مشخصة وبأقل كلفة.

3- ظهور الأقراص والأقراص المضغوطة أتاح للإنسان تخزين أكبر قدر ممكن من المعلومات في فضاء بسيط وبتكاليف زهيدة.

4- نتوء الشبكات الإليكترونية اختصر الزمن بحيث مكن الإنسان من إستهلاك المعلومات وقت إنتاجها وهو أمر كان من ضرب الخيال.

5- الطباعة الإليكترونية والشبكات قضت على الحدود والحواجز الجمركية كما أصبحت المعلومات أكثر شعبية وحرية وديمقراطية.

لكن التكنولوجيات الحديثة لا تخلو من سلبيات لعل الأهم منها ما يلي:

1- التطور السريع في الوسائل المعلوماتية قسم العالم إلى قسمين قسم منتج للمعلومات تمثله الدول المتطورة وقسم مستهلك للمعلومات يتمثل في الدول الأقل تطورا. هذا التقسيم يستدعي التفكير مليا في مستقبل الشعوب العربية ومكانة اللغة العربية بين المنتجين للعلم والفكر.

2- احتكار الدول القوية للوسائل المتطورة يمكن أن يشكل خطرا على الشعوب الضعيفة غير الناضجة وجرها إلى متاهات يصعب التحكم فيها.

3- التطور التكنولوجي أدى إلى بروز مصطلحات جديدة كصناعة المعرفة وصناعة الإتصال من شأنها توسيع الهوة بين الشعوب مثلما هو الحال في مجال الإنتاج المادي.

هذه الإستنتاجات تجرنا لطرح التساؤل عن موقع الكتاب الورقي المطبوع ومدى أهميته في ندعيم مسيرة تعريب التعليم العالي في الجامعة الجزائرية.

2-1- الكتاب الورقي المطبوع، هل حان وقت استخلافه بالكتاب الإليكتروني؟

إذا كانت المكتبات الجامعية والوطنية بالأمس القريب تقاس قوتها بحجم الكتب التي تمتلكها وبنوعية المخطوطات النادرة التي تحتوي عليها، مما يجعلها محط رواد العلم والمعرفة ونيلها

لشهرة عالمية كمكتبة الإسكندرية قديما ومكتبة بغداد ومكتبة جامعة الصوربون يفرنسا أو مكتبةالكونغرس الأمريكي وغيرها من المكتبات فإنها اليوم تقاس بمعايير جديدة وأصبح يطلق عليها المفهوم الحديث للمكتبات الجامعية، لكونها في صميم مجتمع المعلومات، وأصبح من واجبها مواكبة ثورة المعلومات واتجاهاتها الحديثة، وولوج عالم الأوعية الرقمية والنشر الإليكتروني والحواسيب، وتأمين الدخول الحر للمعلومات بدون عوائق (عبد اللطيف صوفي، 2002).

المكتبة الحديثة أصبحت لها تسميات متعددة. المكتبة الإلكترونية والمكتبة المهجنة والمكتبة الرقمية والمكتبة الإفتراضية. هذه الوظائف الجديدة للمكتبة الجامعية كانت سببا في طرح تساؤلات عديدة حول مستقبل المكتبة العربية والتحديات التي تواجهها خاصة وأنها تشكو من إجراءات تقليدية بالية ومملة. للمكتبة الجامعية الجزائرية بالرغم مما تمتلك من إمكانيات مادية وبشرية لا زال البحث فيها عن المراجع يتم بالوسائل اليدوية التي تتطلب من الطالب أحيانا يوما كاملا من أجل الحصول على كتاب.

في الواقع يمكن القول بأن المكتبة الجزائرية لايمكنها، على الأقل في المدى المتوسط، أن تنتقل إلى امتلاك الوسائل الحديثة لكي تستغنى عن الكتاب الورقي المطبوع للإعتبارات الآتية:

1- الموارد البشرية العاملة في المكتبات الجامعية الجزائرية. الموارد البشرية العاملة في حقل المكتبات تتسم بتباين كبير في مستوى المهارات والكفاءات. في المكتبة الجامعية الواحدة يمكن أن يتواجد الموظف الذي وظف بمستوى بسيط خلال حقبة السبعينيات نظرا لندرة حملة الشهادات الجامعية والموظف المختص في علم المكتبات الذي وظف لاحقا. تفاعل مختلف الكفاءات في فضاء موحد تولد عنه صراع خفي نتج عنه سلوك رفض كل ما هو حديث، ولأن قوانين الوظيفة العمومية لاتعطي الحرية لمسؤولي الجامعة باستبدال الموظفين،

هذا ما يجعل من إمكانية النقلة السريعة إلى عالم المكتبات الحديثة أمرا يصعب تحقيقه في المدى القريب.

2- الموارد المادية والمالية: الإنتقال إلى التكنولوجيات الحديثة يستدعي الإستثمار في الموارد المادية وإنفاق أموال كثيرا ما تكون غير متاحة خاصة وأن ترتيب الأولويات في المجتمعات الضعيفة يتعارض مع طموح الباحثين والمكتبيين. حتى وإن كانت هناك إرادة قوية لدى مختلف المسؤولين مع توفير الإمكانيات سيتطلب وقتا ليس بالهين سيتجاوز حسب اعتقادنا 5 إلى 8 سنوات.

3- الفضاءات والهياكل: إذا كان الطالب والباحث قد تعود على قراءة الكتاب الورقي في فضاءات مختلفة من على كرسي قاعة المطالعة في المكتبة وفي الحافلة والقطار والبيت فإن التكنولوجيات الحديثة تقتضي توفر وسائل وأجهزة ثابتة عندما يستعملها فرد لايمكن لآخر ان يستعملها. التزايد المستمر في أعداد الطلبة والباحثين يصعب مهمة تلبية الطلب المتصاعد.

4- العجز المسجل على مستوى الدولة فيما يتعلق بخطوط الهاتف وقوة تدفق المعلومات. الجزائر من بين الدول الضعيفة في استعمال الأنترنيت مما أثار سخط رئيس الجمهورية منذ سنتين لينتقد الوضع بشدة لكن الأمور تسير ببطء كبير.

هذه بعض العناصر الأساسية التي تجعلنا نجزم بأن الكتاب الورقي المطبوع سيبقى هو السيد في المكتبة الجامعية الجزائرية خلال العشرية القادمة.

بالإضافة إلى ما تمت الإشارة إليه في الجزء الأول من هذه الدراسة هناك عدة عيوب يسجلها الأساتذة والباحثون والطلبة في الكتاب العربي حاليا.

2-2- عيوب الكتاب الورقي المطبوع المدون باللغة العربية المتداول في المكتبات الجامعية الجزائرية

سنتناول عيوب الكتاب الورقي المطبوع من 3 زوايا:

التأليف. إن العيوب الشائعة الملاحظة على الكتاب الجامعي المدون باللغة العربية المعرب خاصة في مجالات العلوم الإنسانية تكمن في المعلومات السطحية المكررة والغير مجددة (حليمة علي خوجة، 2000). هذا ما يجعل من الكتاب كتابا غير منتج للمعرفة بالإضافة إلى إشكالية المصطلحات العلمية المستوردة التي لا تتميز بالدقة العلمية.

محتوى الدراسة في بعض الأحيان لايتطابق مع عنوان الكتاب الذي يوهمنا بشيء لانلمسه عند القراءة. كما أن الكتاب العربي غالبا ما يبتعد عن الواقع وتطورات المفاهيم العلمية المستعملة. هذه المعضلة هي في اعتقادنا سبب للفارق الزمني بين التدوين والطبع.

لعل غياب هيئات علمية فعالة لدراسة المحتوى وتثمينه قد تمثل سببا من بين أسباب هذا الوضع بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الشبكات والإنتماء إلى مدارس مختلفة في أوساط الأساتذة المقومين للأعمال العلمية.

الترجمة. الترجمة هي أيضا لا تخلو من الشوائب. ربما غياب التخصص والمهنية والتسرع يجعل من النص المترجم نصا بعيدا عن المعنى الأصلي. فقدان التحكم في اللغة ومناهج اللسانيات يؤدي دائما إلى الإنحراف عن الفكرة الجوهرية الأصلية (حليمة علي خوجة، 2000).

بالإضافة إلى ذلك فإن غياب هيئات مختصة لتدعيم وتشجيع الترجمة ومراقبتها يسبب عائقا تجاه تطورها.

1- النشر. الجزائر بلد يفتقد إلى تجربةالنشر باللغة العربية. في البداية لم تكن هناك سوى مؤسستين حكوميتين تهتم بإنتاج الكتاب حصيلتهما هزيلة إذا ما قورنت بطول المدة. الإنتقال إلى العمل بمبدإإقتصاد السوق وتحرير المبادرات جعل من الناشرين يتهافتون على نشر ما يحقق دوائد مالية طيبة دون مراعاة المستوى العلمي. للتذكير فإن دور النشر في الجزائر تضاعفت عدة مرات خلال السنوات القليلة الماضية.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره فإن تكلفة إنتاج الكتاب عالية مما يؤثر على السعر. هذا الوضع شجع الناشرين لوضع شروط قاسية كأن يتحمل المؤلف التوزيع أو دفع مجمل التكاليف مسبقا الخ...

هذه بعض العيوب المسجلة والتي هي محل إجماع بين المختصين في استعمال الكتاب الورقي المطبوع. لكن كيف ينظر إلى مستقبل الكتاب الورقي المطبوع ومدى مساهمته في تعريب التعليم العالي؟

2-3- مستقبل الكتاب المنهجي والمرجعي ودوره في تعريب التعليم العالي في الجزائر

لقد قدمنا حججا كافية تؤكد مكانة الكتاب الورقي المطبوع في المكتبة الجامعية الجزائرية وقلنا بأنه لايزال هو السيد. لكن كيف يمكن له أن يلعب دورا في دعم مسيرة تعريب التعليم العالي في الجامعة الجزائرية؟ لكي نجيب على هذا السؤال يلبق بنا أن نبحث عن العلاقات الممكنة بين مخيلف العوامل المؤثرة في تعريب التعليم العالي، والتي ندرجها فيما يلي.

1- الأستاذ وتعريب التعليم العالي. دور الأستاذ في تعريب التعليم العالي ريادي، خاصة إذا كان يمثل قدوة حسنة . لقد أثبتت التجارب أن الأستاذ الجيد له تأثير كبير ومباشر على نوعية التكوين باللغة العربية. الجامعة الجزائرية في أشد الحاجة إلى أساتذة يتمتعون بمستوى علمي عال وطروحات فكرية عصرية وطرق عالمية لتلقين المعرفة مستفهمين لخصوصيات الأجيال. الأستاذ القدير اليوم هو ذلك الذي يستطيع بذكائه أن يزرع الأمل في طلبته حتى يبرز أهمية التكوين ويقنعهم لتجاوز فكرة التكوين من أجل الحصول على الشهادة الجامعية واستبدالها بقناعة التكوين الجيد قصد التزود مستقبلا لمواجهة التحديات الصعبة.

ما يلاحظ في الجامعة الجزائرية أن المعلومات تبقى حبيسة جدران قاعات الدروس. كل من الأستاذ والطالب ينسيان اللغة الجيدة والمعارف العلمية بمجرد الخروج من قاعة الدرس ليلجآ

إلى استعمال كلام عامي خليط من لغات ولهجات متعددة. هذه الظاهرة أثرت سلبا على استعمال اللغة العربية التي تعتبر لغة قاعات الدروس.

2- الكتاب المنهجي الجامعي وتعريب التعليم العالي. نسمع تكرارا عندما نطلب من الطلبة تحضير عروض وأعمال تطبيقية التحجج بعدم وجود الكتاب المعرب وهي أعذار واهية في الحقيقة. الكتاب المعرب، رغم قلته، موجود لكن طلبتنا تعودوا على الإملاء وبذل الحد الأدنى من الجهد. همهم الوحيد كيفية الحصول على علامة تمكنهم من النجاح.

لقد أجرينا تجربة سنة 2001 على طلبة السنة الثانية علوم التسيير بجامعة قسنطينة قصد معرفة وضعية الكتاب المعرب. اعتمدنا فيه نموذجا خاصا أدى إلى نتائج لم نكن نتوقعها حيث تم تداول 84 عنوانا في مجال تسيير المنشأة في مجموعة طلابية مكونة من 90 طالب وطالبة.

تأكدنا عندها أن الكتاب المنهجي يمكن أن يلعب دورا أساسيا في التكوين باللغة العربية لكن توفره في المكتبة لايعني استعماله. من هنا يحق لنا التأكيد على دور الأستاذ الذي من دونه يبقى الكتاب في الرفوف.

المشكلة الجوهرية في نظرنا لا تكمن في توفر الكتاب بقدر ما تكمن في كيفية كل من الباحث والطالب وحتى الأستاذ على القراءة لأن ظاهرة القراءة تكاد تختفي في جامعاتنا بالرغم مما لهذا المصطلح من قوة في هويتنا.

3- تعريب منصب العمل ودوره في تعريب التعليم العالي. ارتبط التعليم العالي بالتنمية الوطنية لما له من دور في تنمية الموارد البشرية. لكن السؤال يبقى مطروحا في الجزائر نتيجة علم تعريب منصب العمل. في الوقت الذي حققت مسيرة التعريب خطوات كبيرة لم يسايرها تعريب مناصب العمل في الإدارات والدواوين والمنشآت الإقتصادية. هذه المسألة كانت سببا كافيا أثر سلبا على تطوير تعريب التعليم العالي.

نفترض أن منصب الشغل يعرب في الجزائر وتجرى مسابقات لتوظيف الأكثر كفاءة. مما لا شك فيه أن هذا الإجراء لوحده كاف لتطوير تعريب التعليم العالي وتحسين نوعية التعليم.

هذه بعض العوامل المؤثرة في سيرورة تعريب التعليم العالي والتي يبقى فيها الكتاب المنهجي يلعب دورا هاما والذي يمكن أن يتطور أكثر إذا اتخذت بشأنه التدابير الآتية:

استمرار سياسة تشجيع تأليف الكتاب الجامعي الذي بدأت ثمارها تجنى. في جامعة قسنطينة وحدها بلغت العناوين المنتجة أكثر من 100 عنوان خلال سنتين تجاوزت 60% منها العناوين باللغة العربية. إذااستمرت نفس الوتيرة سينتقل التعليم من الإملاء إلى قراءة الكتب وهذا في حد ذاته نقلة نوعية في مجال التدريس باللغة العربية.

1- تبادل الكتب والمطبوعات المنجزة بين الجامعات الوطنية في المرحلة الأولى ثم بين الجامعات الجزائرية والعربية في المرحلة الثانية.

2- عقد معارض للتعريف سنويا بالمنشورات الجامعية.

3- إنجاز كتب عربية بإشراك نخبة من الأساتذة العرب في شتى المجالات قصد توحيد المصطلحات.

4- تكثيف الزيارات لألقاء المحاضرات بين الأساتذة العرب وعرض الأفكار الجديدة.

5- إنشاء شبكات عربية ومواقع للتعريف بالإنتاج الفكري الجامعي العربي .

الخلاصة مرت عملية تعريب التعليم العالي في الجزائر بعدة مراحل حققت خلالها خطوات كبيرة بحيث أصبح جيل بكامله يتعلم باللغة العربية وفي مجالات متعددة. لكن تعريب التعليم العالي لم يكتمل كلية .واضعا بذلك طالبي العلم والمعرفة أمام معضلة مزدوجة. إما بذل جهد إضافي للتحكم في اللغة الفرنسية وهو إجحاف في حق جيل تعلم باللغة العربية، إماالتخلي عن هذه التخصصات وهذا ما يطرح مسألة الإنصاف بين المواطنين.

جزأرة هيئة التدريس نجحت نسبيا من الناحية الكمية لكنها فشلت من الناحية النوعية لأن فئة الأساتذة والأساتذة المحاضرين تناقصت مع مرور الزمن في الوقت الذي كان من المفروض أن تتزايد. نوعية الأساتذة تطرح بشدة نوعية التعليم وفي نفس الوقت نوعية تعريب التعليم العالي.

سياسة إنتاج واستيراد الكتاب الجامعي لم تساير توسيع التعليم العالي المعرب ويبقى دائما الكتاب المدون باللغة الفرنسية أقوى حضورا في المكتبات الجامعية. المبادرات الجديدة في تشجيع تأليف الكتاب المعرب بدأت تعطي نتائج محمودة.

التطور التكنولوجي نوع من وظائف المكتبة الجامعية لكن الكتاب الورقي المطبوع يبقى هو السيد ، على الأقل في المدى المتوسط. الكتاب المعرب المنتج له عيوب يستحسن تداركها مستقبلا حتى تصقل الأجيال بواسطتها.

إلى جانب الكتاب المرجعي في تعريب التعليم العالي هناك دور الأستاذ الجيد وتعريب منصب الشغل. لكي يلعب الكتاب المنهجي دوره في تعريب التعليم العالي يجب الإعتناء به محتوى وشكلا والتفكير في إنتاج عربي مشترك قصد توحيد المصطلحات في شتى المجالات لترقية اللغة العربية.

المراجع:

حليمة علي خوجة، 2000، نظم المعلومات الجزائرية بين الإنجاز والبرمجة، ورقة مقدمة في المؤتمر العربي 11، القاهرة.

عبد اللطيف صوفي، 2002، المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية، مجلة الحوار الفكري، عدد 3، الجزائر.

عبد الكريم بن أعراب، 1997، نماذج الإتصال الحديثة وإمكانية تطبيقها في الإدارة الجزائرية، ملتقى وسيط الجمهورية، سطيف، الجزائر.

وزارة التعليم العالي، 1987، وثيقة عمل لجنة التعريب، الندوة الوطنية الثانية، الجزائر.

وزارة التعليم العالي، 1971-2000، المجلات الإحصائية، الجزائر.

وزارة التعليم العالي، 1971-2000، التكوين العالي بالأرقام.

1- Benarab A, 1997, l'étude des coûts et l'efficacité dans le système universitaire algérien, le cas de l'université de Constantine, thèse de doctorat, Dijon, France.

2- L'encyclo, 1993,Larousse; France